الأنباء
الاحد 11 مايو 2014

الڤاتيكان يعفي الراعي من ضرورة زيارة القدس

بكركي تجدد طرح بقاء سليمان حتى انتخاب خليفته و8 آذار ضد تعديل الدستور إلا لانتخاب قهوجي

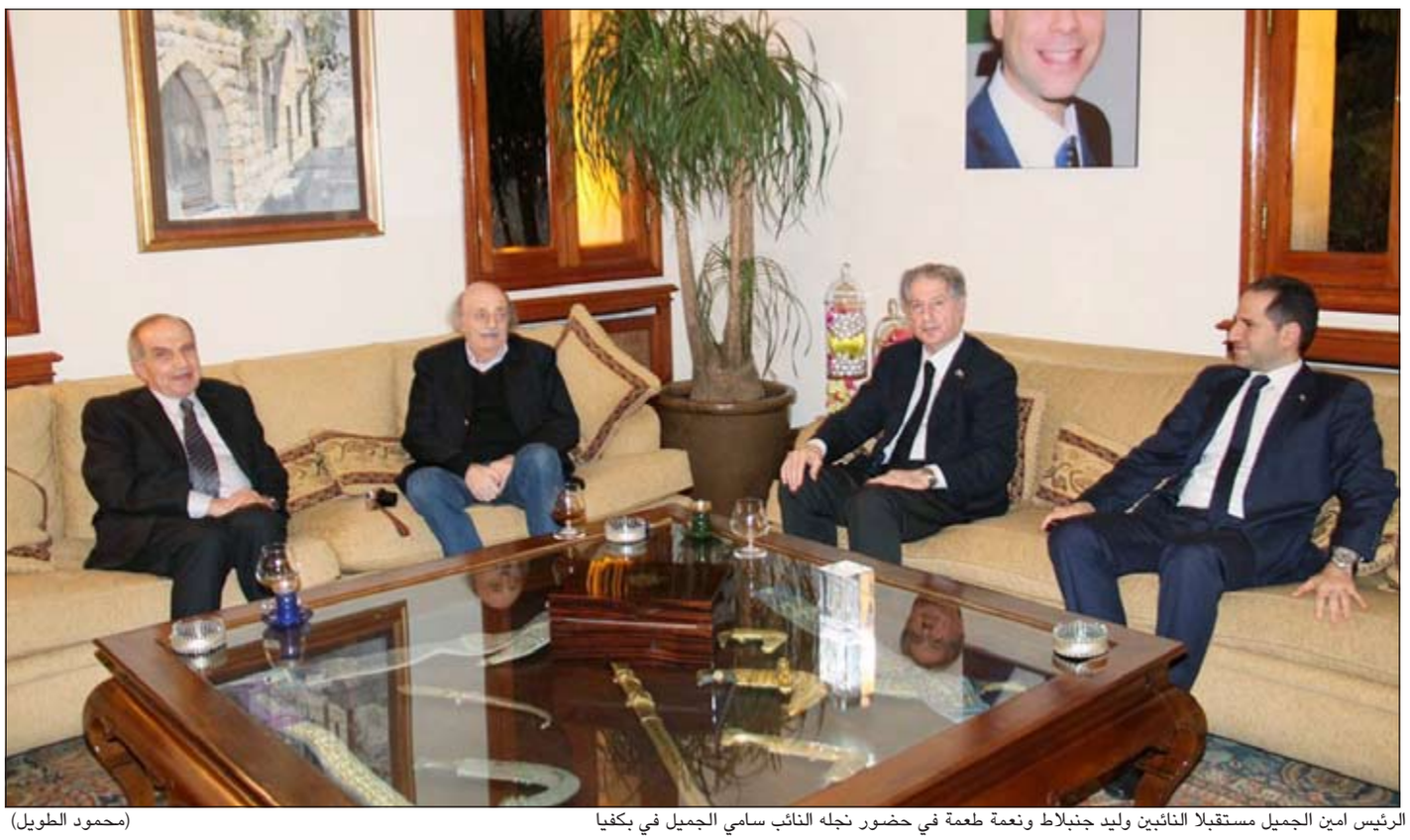

الرئيس امين الجميل مستقبلا النائبين وليد جنبلاط ونعمة طعمة في حضور نجله النائب سامي الجميل في بكفيا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

البطريرك الماروني بشارة الراعي محزون، وهو قد يتقبل بأن يتعرض للهجوم من أطراف تنفذ تقليديا تعليمات إقليمية، إلا أنه لم يستوعب كيف يتراجع بعض القادة الموارنة عن خطوات التزموا بها في لقاء بكركي الذي ألزم جميع النواب الموارنة بحضور جلسات الانتخاب الرئاسية في مجلس النواب، تجنبا لفراغ الموقع الرئاسي، بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان في 25 مايو، بحيث يصيب الشغور الموقع الأول للموارنة في الدولة اللبنانية.

ومصدر حزن البطريرك الماروني العماد ميشال عون وكتلته النيابية والنائب سليمان فرنجية وكتلته، وكلاهما التزم بتوفير نصاب جلسة الانتخاب، وكلاهما انسحب ونوابه من الدورة الاولى بعد الفشل من تأمين انتخاب الرئيس، نتيجة الاقتراع بأوراق بيضاء بوجه المرشح الوحيد د.سمير جعجع، بينما لو ظلوا داخل القاعة لبقي نصاب الثلثين مؤمنا، ولكان على رئيس المجلس الدعوة لدورة ثانية، يكسب فيها من يحصل على النصف زائدا واحدا، لكن استعجال نواب الكتلتين المتحالفتين مع حزب الله والمحور السوري ـ الايراني، الانسحاب فوّت تلك الفرصة، وزاد استياء الراعي مرارة وفق زواره، تسابق المتغيبون الى تبرير غيابهم «باللعبة الديموقراطية»!

ويبدو أن اللقاء الذي تم بين البطريرك والوزير جبران باسيل، الذي جاءه موفدا من العماد عون، لم يكن بمستوى ما تمناه باسيل الذي خرج دون الإدلاء بتصريح، لكن تجهمه الظاهر، سمح للإعلاميين في بكركي باستنتاج أمور كثيرة عكرت صفو اللقاء.

المسؤول الإعلامي في بكركي المحامي وليد غياض، أوضح أن الراعي وباسيل عرضا كل الافكار والاحتمالات الواردة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، وأكد أن البطريرك الماروني متمسك بضرورة أن يؤمن النواب النصاب القانوني للانتخاب والوصول الى انتخاب رئيس قبل 25 الجاري.

وفد ديني وسياسي من حزب الله إلى بكركي الثلاثاء

حكومة سلام تصدر سلسلة تعيينات عليا

وتحدث غياض عن حلحلة في الملف الرئاسي، بدأت تظهر بعد الحراك البطريركي الاخير وحراك الأقطاب الموارنة فيما بين بعضهم البعض، ما يبشر، في رأيه، بحل ما في مهلة يصعب تحديدها، حتى الآن.

وتقول «النهار» في هذا السياق إن البطريرك الراعي عمل على مقترح جديد يقضي بتعديل دستوري للإبقاء على الرئيس سليمان في سدة الرئاسة إلى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية من باب تلافي الفراغ في منصب الرئاسة، وهو ما أشارت إليه «الأنباء» في عدد الخامس من مايو تحت عنوان «مخرج دستوري لضمان استمرارية الموقع الرئاسي برئاسة سليمان، ريثما يتم التوافق على خليفة» إلا أن قوى 8آذار وعلى رأسها حزب الله أعلنت عن رفضها أي تعديل دستوري من أجل هذا، إلا إذا كان لصالح انتخاب قائد الجيش (العماد جان قهوجي)، علما أن زوار رئيس مجلس النواب نبيه بري، خرجوا بانطباعات تؤكد انتفاء حاجة انتخاب العماد قهوجي الى تعديل الدستور بسبب عدم الاستقالة المبكرة، وفق القوانين المرعية، إذا حصل الانتخاب بعد 25 مايو، في ظل الفراغ الرئاسي المسقط لكل المهل الدستورية والقانونية بما فيها مهلة الاستقالة المبكرة، وانه حتى لو جرى الانتخاب قبل 25 الجاري، فلا مهلة ملزمة لقائد الجيش، كونه مستدعيا من الاحتياط بموجب قرار وزاري.

في هذا السياق، أثنى البطريرك الراعي في اتصال هاتفي تلقاه من العماد قهوجي على الدور الوطني المميز الذي تقوم به وحدات الجيش والقوى الامنية لتثبيت الامن والاستقرار.

اما الرئيس ميشال سليمان فقد بدأ بإعداد خطاب الوداع مساء 24 الجاري وفق معلومات صحافية وفي اطار احتفال رسمي.

في هذه الاثناء، طرأ جديد على الموقف من اعلان البطريرك الراعي العزم على زيارة القدس عبر الاردن ليكون في استقبال البابا فرنسيس الاول يوم 25 الجاري، الامر الذي اثار لغطا واسعا في صفوف مسيحيي 8 آذار، ما حمل الرئيس ميشال سليمان على اسداء النصح له بصرف النظر عن هذه الزيارة، وقد دعمه في نصحه هذا موقف ڤاتيكاني تمثل في بيان صدر عن المتحدث الرسمي باسم الڤاتيكان فريدريكو لومباردي تضمن قوله: ان البطريرك بشارة الراعي ليس جزءا من الوفد الرسمي المرافق للبابا فرنسيس الى الاراضي المقدسة، وهو ذاهب بمبادرة منه.

وتعتقد اوساط كنيسية ان بيان الڤاتيكان حرر الراعي من التزام أدبي على الاقل، لكن مصادر بكركي لا ترى الامور على هذه الصورة، لأن احدا لم يكبل البطريرك بهذه الزيارة، كونه المسؤول الكنسي عن رعيته التي تمتد الى القدس، وهو كان سيستقبل البابا في القدس الشرعية بوصفه بطريرك انطاكيا وسائر المشرق الذي يمثل نفوذه المديني القدس وفلسطين كلها وليس كجزء من الوفد البابوي.

في هذا الضوء، لم تستبعد اوساط كنسية ان يتخذ الراعي القرار الجريء بصرف النظر عن الزيارة تفاديا لتداعيات يمكن تجنبها، ومع ذلك قرر حزب الله تنظيم زيارة وفد ديني وسياسي الى بكركي الثلاثاء المقبل بمناسبة عيد المقاومة والتحرير تنطوي الى ذلك على حث غير مباشر على الغاء الزيارة او شكره، في حال قرر الغاء رحلة القدس قبل الزيارة.

على الصعيد الحكومي، ابلغ الرئيس ميشال سليمان مجلس الوزراء الذي انعقد ليل الجمعة السبت برئاسته في بعبدا بانه طلب الى وزير الخارجية جبران باسيل استيضاح السفير الايراني في لبنان حول التصريحات المنسوبة الى المستشار العسكري لمرشد الجمهورية الايرانية الجنرال يحيى صفوي والذي قال فيها ان حدود ايران تنتهي في جنوب لبنان، فأجابه الوزير باسيل انه كلف سفير لبنان في طهران جلاء الحقيقة، فجاءه الرد ان عبارة جنوب لبنان لم ترد على لسان المسؤول الايراني!

علما ان وكالات الانباء التي نقلت هذه التصريحات وفيها النص الذي تملص منه صفوي ديبلوماسيا.

في غضون ذلك، عبرت التعيينات القضائية والادارية والجمركية في مجلس الوزراء بسلاسة استثنائية غير معتادة، وتمكن الغزل العابر للجبهات بين حزب الله والتيار الوطني الحر والمستقبل، وان الحكومة الحالية انجزت في الامن كما في التعيينات ما كان عصيا لسنوات على كل الحكومات، حيث جرى تعيين نحو 30 موظفا من الفئة الاولى بينهم العديد من النساء كالمديرة العامة لوزارة العدل ميسم نويري، وهي قاضية، والمفتشة العامة في التفتيش المركزي دلال بركات وعليا عباس مديرة عامة لوزارة الاقتصاد والتجارة.

بالاضافة الى تعيين جورج لبكي رئيسا لمجلس ادارة المعهد الوطني للادارة، جمال المنجد مديرا عاما للمعهد الوطني للادارة، نقولا الهبر رئيسا للصندوق المركزي للمهجرين، نزار علي خليل رئيسا للمجلس الاعلى للجمارك، غابي فارس واحمد الحلبي عضوين في المجلس الاعلى وشقيقه مرعي مديرا عاما للجمارك، يوسف نعوس مديرا عاما لوزارة العمل، روني لحود رئيسا لمجلس ادارة ومديرا عاما للمؤسسة العامة للاسكان وروي فغالي مديرا عاما للنفط.

وتنتظر دفعة جديدة من التعيينات الاسبوع المقبل وقبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية.

الرئيس سليمان ابلغ مجلس الوزراء بانه سيطعن امام المجلس الدستوري بقانون الايجارات الذي اقره مجلس النواب ورفض هو توقيعه، بسبب وجود نواقص قانونية ودستورية في القانون لا تؤمن المساواة بين المواطنين.

أبي رميا: عون لا يسعى إلى الكرسي الرئاسي بل يطرح نفسه مرشحاً توافقياً

بيروت ـ خلدون قواص

رأى عضو تكتل التغيير والاصلاح النائب سيمون أبي رميا أن المرحلة الحالية هي مرحلة وفاق تقتضي مستلزمات معروفة، حيث الاستحقاق الرئاسي الذي نقترب منه لديه منطلقات تتطلب تحكيم لغة العقل والفكر، وأشار إلى أن حلم أبناء التيار الوطني الحر وجمهوره بعد خروج الجيش السوري من لبنان وعودة العماد ميشال عون إلى لبنان أن يروا الشعب في قصر الشعب.

وأكد أن العماد عون لا يسعى إلى كرسي الرئاسة بل يطرح نفسه رئيسا وفاقيا بمعنى رئيس لم شمل كل الفرقاء وجمع كل اللبنانيين تحت مظلة لبنان. وقال: ندعو في هذه اللحظة التاريخية التي نمر بها على أبواب الاستحقاق المفصلي والمحوري كل الأقوياء ونحن احدهم إلى الالتقاء من اجل انقاذ الجمهورية او ما تبقى منها، لا يمكن القبول برئيس حكومة يؤمن مصالح الطائفة السنية الكريمة ولا يمكن القبول برئيس مجلس يكون حصيلة التفاهم الشيعي، وبالتالي لا يمكن القبول ان تكون رئاسة الجمهورية إلا نتيجة الوحدة المسيحية.

وأضاف نحن طلاب الوحدة والشراكة الحقيقية والتوازن الحقيقي ومازلنا نعتمد مبدأ الديبلوماسية الحكيمة والتواصل الاجتماعي والحوار الذي يفضي إلى تحقيق أحلام كل شعب لبنان، لكن نحذر عشية هذا الاستحقاق من أن عدم الأخذ في عين الاعتبار نتائج الانتخابات النيابية وما حصدناه من أصوات في صناديق الاقتراع سننزل إلى الشارع ونسمع العالم صوتنا.

النائب المستقبلي يعتبر سليمان عنوان الرئيس القوي

عاصم عراجي لـ «الأنباء»: الشغور في الرئاسة سيستمر بضعة شهور حتى نضوج الطبخة إقليمياً

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة المستقبل النائب د.عاصم عراجي، ان الشغور في رئاسة الجمهورية سيكون لبضعة أشهر، «ساكن القصر وسيّده» الى حين نضوج الطبخة الرئاسية محليا ودوليا، بدليل ان إعلام حزب الله والتيار العوني، بدأ جديا في تهيئة الأجواء وتحضير النفوس لتولي الحكومة صلاحيات الرئاسة الأولى، معتبرا بالتالي ان قوى 8 آذار بقيادة حزب الله، نجحت من خلال وضع العماد ميشال عون صوريا في الواجهة، بتعطيل الانتخابات الرئاسية للوصول الى رئيس تسووي لا يمثل أحدا، بمعنى آخر يعتبر عراجي ان لعبة التعطيل باتت من وجهة نظر حزب الله ركيزة أساسية في عملية بناء هيكلة ضعيفة في المؤسسات الدستورية، غير قادرة على مقاربة سلاحه ومغامراته خارج الحدود.

ولفت عراجي في تصريح لـ «الأنباء» الى ان المؤلم في كل استحقاق دستوري، هو ان العماد عون يسمح باستعمال اسمه مدخلا رئيسيا يلج منه حزب الله الى تحقيق أهدافه على حساب الدستور ومصلحة الدولة، تماما كما يتم استعماله اليوم لتعطيل الانتخابات الرئاسية على حساب المسيحيين بشكل خاص والمصلحة اللبنانية بشكل عام، خصوصا ان العماد عون نفسه يدرك جيدا أن حزب الله يراوغ بترشيحه للرئاسة، وبأن النائب سليمان فرنجية هو صاحب الأولوية لدى دمشق وحارة حريك بالوصول الى رئاسة الجمهورية، لذلك يعتبر عراجي ان العماد عون سينظر الى كرسي الرئاسة بعد انتهاء حزب الله من لعبته التعطيلية، على انها «حصرم رآه في حلب».

وردا على سؤال أكد عراجي انه في ظل تعطيل حزب الله والعماد عون لديمقراطية العملية الانتخابية، وفي ظل عدم قدرة قوى 14 آذار على تأمين النصاب وانتخاب رئيس للجمهورية وفقا للأسس الدستورية، فإن الاستحقاق الرئاسي قد ينتهي للمرة الثانية بعد استحقاق العام 2007، الى تفاهم بين كل الأطراف حول هوية من سيخلف الشغور في قصر بعبدا، إلا أن قوى 14 آذار ستبقى خلال هذه الفترة وانطلاقا من إيمانها بالعمل المؤسساتي، تسعى لإنقاذ الرئاسة وسحبها من فم التنين، متمنيا على العماد ان يُخرج اسمه من لعبة التعطيل، ويقف وقفة الأبطال الحقيقيين ويساهم في عودة الاستحقاق الرئاسي الى قواعده الدستورية.

وأكد عراجي عدم صحة ما يثيره الإعلام العوني عن استمرار الحوار بين الرئيس سعد الحريري والعماد عون حول الاستحقاق الرئاسي، خصوصا ان الرئيس الحريري أعلن جهارة دعمه ترشيح د.سمير جعجع لرئاسة الجمهورية، مؤكدا أيضا ان تيار المستقبل سيبقى متمسكا بترشيح د.جعجع، الى حين يتبدل القرار بإجماع قوى 14 آذار وترشيح قيادي آخر من صفوفها أكان الرئيس أمين الجميل أم النائب بطرس حرب.

وردا على سؤال أيضا أعرب عراجي عن اعتقاده بأن حزب الله لن يُقدم على خوض مغامرة أمنية ثانية لفرض تسوية رئاسية على غرار مغامرته في «7 مايو 2008» وانتزاع تسوية الدوحة التي انتهت بانتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، وذلك لاعتباره ان إيران تفرض على حزب الله تهدئة الأجواء في لبنان لتحصين موقعها على طاولة المفاوضات مع الأميركيين حول ملفها النووي، وهو ما جعل الحزب يتنازل عن شرط الثلث المعطل وتسهيل ولادة الحكومة السلامية كدليل ولو زائفا على حسن نوايا إيران حيال لبنان والمنطقة العربية، لذلك يعتبر عراجي ان حزب الله سيكتفي بتعطيل الانتخابات الرئاسية من خلال لعبة النصاب.

وعلى مسافة 14 يوما من انتهاء ولاية الرئيس سليمان، ختم عراجي متوجها إليه بالكلام قائلا: «أتيت الى الحكم تسوويا وخرجت منه بطلا يشرف الوطن واللبنانيين، فالتاريخ سينصفك ويكتب اسمك على صفحاته البيضاء. وغدا ستكون من منزلك في عمشيت عنوانا لكل سائل عن مواصفات الرئيس القوي والعاقل في آن واحد، وحبذا لو يتحلى اليوم غيرك من الجنرالات السابقين، بمواقفك المشرفة من السلاح والمعدلات الخشبية، لكننا سنشهد حتما عودة سريعة وقياسية للبنان الدولة والكرامة والكيان الحر والمستقل».

عاصم عراجي

أحكام فرعية على شاكر العبسي وأعضاء في فتح الإسلام

بيروت ـ يوسف دياب

اصدر المجلس العدلي برئاسة القاضي انطوني عيسى الخوري حكمه بحق شاكر العبسي زعيم تنظيم فتح الاسلام في مخيم النهر البارد ورفاقه عثمان محمد ابراهيم ووليد حسن البستاني ومحمود ابراهيم منغني ومحمد صالح زواوي ويونس خالد شبلي نوري ناصر ومحمود الحجي واحد القاصرين.

ونسب الى هؤلاء واغلبهم متوار عن الانظار الانتماء الى تنظيم فتح الاسلام الارهابي الهادف الى زرع الفتنة وزعزعة الامن في البلد، وخلق حال من الفوضى وعدم الاستقرار عبر استهداف مؤسسة الجيش ومراكز قوى الامن الداخلي ما ادى الى اثارة النعرات المذهبية والعنصرية والحض على الصراع بين الطوائف، وقد حكم عليهم بالسجن بين سنتين وثلاث سنوات، علما ان ثمة ملفات اخرى بحقهم.

تحليل اخباري

لا يريدون الرئيس اللبناني الحيادي ولا يتفقون على مرشح واحد

بيروت ـ د.ناصر زيدان

المادة 17 من الدستور اللبناني كانت تنص على أن السلطة الإجرائية في لبنان مُنوطة برئيس الجمهورية، بمعاونة وزراء. أما بعد التعديلات التي أدخلت على الدستور في اتفاق الطائف العام 1990 فأصبحت السلطة الإجرائية منوطة بمجلس الوزراء مجتمعا، والمجلس يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية إذا شغر مركز الرئاسة. والمادة 49 من الدستور قالت ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن.

بين ما كانت عليه الحال قبل اتفاق الطائف وما هو عليه الحال اليوم، تختلف مكانة رئيس الجمهورية اختلافا واسعا. وإذا كانت تصح مقولة بان الرئيس هو الزعيم الفعلي للموارنة في السابق، فالوضع مختلف تماما في المرحلة الحالية، والدليل ان رئيس الجمهورية لم يتمكن من تعيين أحد العمداء في الجامعة اللبنانية، بل عُين العميد المدعوم من التيار الوطني الحر، أم قبل الطائف فكان الدستور يُعطي رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة في تعيين الموظفين من مختلف الرتب.

قادة الأحزاب المسيحية الكبرى يتطلعون الى رئاسة الجمهورية كموقع أول في الدولة، وهذا صحيح، ومن حقهم جميعا الطموح لتولي المركز، ولكن الزعامة المارونية أصبحت بعد الطائف في مكان آخر، ولا يعني ذلك التقليل من شأن موقع رئاسة الجمهورية، ولكن الأمر تغير بعد العام 1990 أفقيا وعموديا، بحيث لا يمكن لرئيس الجمهورية إلا أن يكون على علاقة مع الجميع لأنه رمز وحدة البلاد، وهو في الوقت ذاته يرأس كل المؤسسات، وهذا يعطيه قوة في المكانة، ولكن يُلزمه مراعاة الوفاق الوطني، أو الحيادية في الصراعات الداخلية.

الجمع بين موقع رئاسة الدولة والزعامة المارونية أصبح صعبا في وقت واحد، واختلف الوضع عما كان عليه أيام الرؤساء بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب وسليمان فرنجية، وتجربة الرؤساء إلياس الهراوي واميل لحود ليستا مقياسا لأنها كانت محكومة بالوجود العسكري السوري الذي كان يفرض إرادته في كل شيء. والرئيس ميشال سليمان مارس توافقية مقبولة، وكان منصفا في مقارباته الوطنية، فترأس الدولة بحيادية، ولم يبن زعامة من خلال الرئاسة.

زعماء الموارنة لا يحبون الرؤساء التوافقيين، ومن حق هؤلاء ألا يقبلوا بفرض رئيس عليهم من خارج نادي القادة، وعادة ما يكون من المؤسسة العسكرية ذات المكانة العالية والمؤثرة في الحياة السياسية اللبنانية، ولكنهم في الوقت ذاته لا يتفقون على مرشح واحد.

جلسات انتخاب الرئيس التي دعا إليها الرئيس نبيه بري، تعطلت بفعل عدم اكتمال النصاب، وفقدان النصاب متأت بالدرجة الأولى عن غياب نواب من كتل مسيحية وازنة، لاسيما تكتل التغيير والإصلاح، مما حدا ببيان المطارنة الموارنة الى توجيه الاتهام لهؤلاء بعدم الالتزام بالاتفاق الذي حصل بين زعماء الموارنة والبطريرك الراعي نهاية العام الماضي، وقضى بحضور جلسات الانتخاب مهما كانت الظروف.

أوساط سياسية مواكبة لما يجري، ترى أن مسؤولية الشغور في سدة الرئاسة يتحملها القادة الموارنة بالدرجة الأولى، فهؤلاء لا يتفقون على مرشح واحد، وفي ذات الوقت جميعهم مرشحون، ويستحيل وصول أي منهم نظرا للتباعد الكبير بين توجهات كل منهم، وحركة الرئيس أمين الجميل الأخيرة تحت شعار إنقاذ الاستحقاق، والتي شملت العماد عون ود.سمير جعجع، عكست أجواء إعلامية مريحة، ولكنها لم تعالج أيا من المعضلات المطروحة، وعلى وجه التحديد لم تؤد الى اتفاق على مرشح واحد، ولم يعلن الأطراف التزامهم بحضور جلسات الانتخاب مهما كانت نتائج التصويت.

وترى الأوساط المتابعة ذاتها، أنه لا مفر من انتخاب رئيس توافقي، له علاقاته مع الجميع، وليس طرفا في فسيفساء الانقسام اللبناني الحاد. لأن المقاربات التي تحدثت عن اتفاق يشمل الرئاسة الأولى والرئاسة الثالثة، وربما الثانية في المستقبل، مقاربات غير واقعية، ولا يبدو الرئيس سعد الحريري قادر على تسويق هذا الاقتراح في صفوف قوى 14 آذار، ولا الرئيس نبيه بري متحمس للدخول في هذه القيود.

المقاربة الوحيدة القابلة للتطبيق في ظل اختلاف زعماء الموارنة هي انتخاب رئيس توافقي، أو حيادي، لا يزعج الفريقين، ويرضي الشركاء الآخرين في الوطن. وتبقى الزعامة المارونية منفصلة عن موقع رئاسة الدولة، حيث لم يعد يصح الجمع بينهما بعد اتفاق الطائف.